

برنامج تعزيز سلاسل قيمة الأغذية الزراعية
وثيقة معلومات المشروع (PID)
مرحلة تصور المشروع

تقرير رقم: PIDC0099699

اسم المشروع	برنامج تعزيز سلاسل قيمة الأغذية الزراعية
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
البلد	المملكة المغربية
القطاع	الزراعة و الصيد و الغابات (35%)، الأغذية الزراعية، التسويق و التجارة (35%)، و التأقلم/ مع التغيرات المناخية أو التخفيف من وقعها (20%)، و المياه عامة والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات (10%)
وثيقة القرض	تمويل مشروع استثماري
الرقم التعريفي للمشروع	P158346
الرقم التعريفي للمشروع	لا شيء
المقترض	المغرب
الوكالة المنفذة/ الهيئة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة الفلاحة و الصيد البحري
تاريخ إعداد وثيقة معلومات المشروع	14 نونبر 2016
التاريخ المتوقع لإتمام التقييم	11 ماي 2017
التاريخ المتوقع لموافقة المجلس	20 يوليوز 2017
قرار مراجعة تصور المشروع	(بعد استعراض التصور، اتخذ القرار بالمضي قدما في التحضير للعملية)

1. تقديم و سياق المشروع

أ. السياق الخاص بالبلد

1. حقق المغرب على مدى السنوات 15 الماضية، نموا قويا نسبيا مع الحفاظ على استقراره السياسي، الأمر الذي أدى إلى تقدم ملموس في مجال التخفيف من الفقر. إذ اقترب الدخل الحقيقي للفرد في المغرب من ضعفه منذ سنة 2000 و انخفض معدل الفقر من 15.3 في المائة سنة 2000 إلى 4.2 في المائة سنة 2014. و بلغ متوسط النمو 3.5 في المائة في حين بقي التضخم منخفضا (أقل من 2 في المائة) ما بين 2012-2015؛ بينما تباطأ النشاط الاقتصادي في سنة 2016؛ و يرجع ذلك بشكل خاص إلى الظروف المناخية الزراعية القاسية (الجفاف) و الركود المسجل في ميداني السياحة و الصناعات التحويلية التقليدية، على الرغم من الأداء الجيد للصناعات غير التقليدية (السيارات و الطيران و الالكترونيات)، و أن كان من المتوقع أن ينتعش النمو سنة 2017. أما على المدى المتوسط، فمن المتوقع أيضا أن يزداد النمو الاقتصادي بشكل ثابت في سياق انخفاض معدلات التضخم (صندوق النقد الدولي (IMF)، يوليوز 2016). إذ أن صافي الصادرات ما بين 2008 و 2015 شكل المحرك الرئيسي للنمو، بفعل الارتفاع السريع في حجم الصادرات مقارنة بالواردات. و يرجع ذلك جزئيا إلى الانخفاض الأخير في أسعار النفط؛ مما عزز الحساب الجاري، المدعوم كذلك بالسياحة و التحويلات الواردة فضلا عن التدفقات الثابتة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). و يرجع هذا الأداء أساسا إلى سياسات الاقتصاد الكلي (الماكرو اقتصادية) و الإصلاحات الهيكلية السليمة، بما في ذلك تحسين بيئة الأعمال و البرامج التنافسية الطموحة للقطاعات المحددة.

2. و على المدى المتوسط، مع ذلك، لا تزال زيادة الازدهار و تضيق الفوارق المشتركة من التحديات الهامة. إذ ما يقرب من 40 في المائة من 34.4 مليون من المغاربة يعيشون في المناطق القروية. و لا يزال الفقر إلى حد كبير ظاهرة قروية مع وجود فجوة بين مستويات المعيشة في المناطق الحضرية و القروية، إذ تعتبر هي الأوسع في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. كما أن عدد السكان بالقرى يمثل ثلثي العدد الإجمالي للفقراء - تسعة عشر في المائة من 13.4 مليون من سكان القرى في المغرب يعيشون تحت خط الفقر - و يعملون بشكل كبير في الزراعة/الفلاحة. و يرتبط الفقر في المناطق القروية بالظروف الجغرافية الصعبة، خاصة بالمناطق الجبلية منها، إضافة إلى الأمية و المهارات التعليمية المنخفضة، و محدودية فرص العمل الرسمي، و ضعف الوصول إلى الخدمات الأساسية و البنية التحتية المتدهورة. كما أنه من المرجح أن تستمر الفوارق و التباينات بين المجالات المكانية في ظل غياب سياسات موجهة.

3. سيكون تعزيز القطاع الخاص بشكل قوي للنمو و مساهمته في خلق فرص العمل، لا سيما و أن حوالي 250.000 من الشباب يلجون سوق العمل كل سنة، ضروريا للتوجه نحو تحقيق الازدهار المشترك، إذ ارتفعت البطالة إلى 10.1 في المائة في نهاية سنة 2015، بنسبة عالية جدا بين الشباب (21.4 في المائة) الذين يشكلون 44 في المائة من السكان البالغين لسن العمل. فمعدل العمالة منخفض (47 في المائة)، و فرص العمل غير منتظمة و غير رسمية عموما. كما تشير التقديرات إلى أن المغرب في حاجة للوصول إلى معدلات نمو سنوي تتراوح بين 5% و 7% لاستيعاب المنضمين الجدد لسوق العمل.

4. لمواجهة هذه التحديات و تعزيز التحول الهيكلي للاقتصاد أطلقت الحكومة المغربية عددا من البرامج القطاعية الطموحة. تلك البرامج - التي تغطي القطاعات الاقتصادية الرئيسية بما في ذلك قطاع الزراعة الغذائية من خلال خطة المغرب الأخضر (PMV)- بدأت في تحقيق نتائج من حيث زيادة الاستثمارات و النمو و التنوع داخل كل قطاع. أما التحديات الأخرى، و بالمقابل، بينما تتابع برنامجها الذي يروم إصلاحا ماكرو اقتصاديا، تحت الحكومة المغربية الآن عن سبل لزيادة أثر تلك البرامج القطاعية على النمو، و على توليد الدخل و خلق فرص العمل.

ب. السياق القطاعي و المؤسسي

5. لا يزال قطاع الفلاحة/الزراعة يشكل ركيزة للاقتصاد المغربي. و يرتبط نمو الناتج المحلي الإجمالي في المغرب بشكل وثيق بإجمالي الناتج المحلي الفلاحي/الزراعي. و إن كانت حصة الفلاحة من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت إلا أنها ما فتئت تلعب دورا كبيرا في اقتصاد البلاد مقارنة مع الدول الأخرى ذات الدخل المتوسط، إذ مثلت 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2014. كما سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي السنوي أعلى معدل بنسبة 7.7 في المائة في الفترة ما بين 2008-2014، على الرغم من أن هذا يغطي التغيرات السنوية بشكل قوي نظرا لتأثر القطاع من التقلبات المناخية. و تشير توقعات النمو حتى سنة 2020 إلا أن للقطاع الفلاحي القدرة على الاستمرار في النمو بمعدلات مرتفعة شريطة استمرار الإصلاحات و الاستثمارات الرشيدة و السلمية (صندوق النقد الدولي، 2015). و تساهم صادرات الفلاحة بنسبة 23 في المائة من إجمالي الصادرات و كما ارتفعت قيمتها بنسبة 40 في المائة خلال الفترة ما بين 2008-2014. و يتمتع المغرب بميزة نسبية في عدد من المنتجات - بما في ذلك الحمضيات، و الطماطم، و الفراولة و العنب و البطيخ و الفلفل - خاصة من حيث تصديرها طازجة إلى الأسواق الأوروبية و الإفريقية. و أخيرا، تشير التقديرات إلى أن قطاع الفلاحة يولد 40 في المائة من فرص العمل على الصعيد الوطني، و يوظف 4 ملايين شخص. و تشغل الفلاحة 85 في المائة تقريبا من سكان المناطق القروية.

6. يتميز قطاع الفلاحة ببنيتها المزدوجة. تغطي حوالي مليون مزرعة صغيرة (70 في المائة من إجمالي ملكية الأراضي) 74 في المائة من الأراضي الفلاحية و تساهم بنسبة 50% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي. في حين أن هناك مجموعة كبيرة و متنوعة من المزارع العائلية الصغيرة، غالبا ما تتميز بإنتاجها المنخفض

و منتجاتها المتدنية الجودة و بمحدودية ولوجها للأسواق. و يشهد القطاع تشغيل عدد كبير من أرباب الأسر المسنين ذوي المستوى التعليمي المتدني - أكثر من 45 في المائة تزيد أعمارهم عن 55 سنة، و 81 في المائة أميون. عموما تعتمد المزارع الصغيرة على نظم الفلاحة البعلية و تتعرض لموجات الجفاف المتكررة. فلا تستخدم التقنيات الحديثة إلا بشكل محدود و تفتقر للمهارة التقنية. كما ينتج المزارعون الصغار سلعا منخفضة القيمة كالقمح والشعير؛ و هي المنتجات التي تستفيد من دعم الحكومة و من حماية أسواقها. و يتعايش صغار المزارعين في مجموعة صغيرة لكن فعالة تسوق و تصدر محاصيل ذات قيمة عالية¹. و يمثل هذا القطاع الفرعي المتكون أساسا من المزارع المسقية 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي، و يولد 75 في المائة من الصادرات الفلاحية. و يستطيع توفير فرص عمل 50 في المائة من اليد العاملة القروية (البنك الدولي، 2013). و تشارك النساء بشكل فعال و نشيط بمعدل 57 بالمائة في الفلاحة. لكن مساهمتهم لا تزال في كثير من الأحيان غير مدفوعة الأجر أو تتلقى أجورا قليلة، ولا يستطيعون الحصول على الأراضي أو التمويل أو المشورة التقنية.

7. قطاع الفلاحة بالمغرب معرض للتقلبات المناخية. يعد المغرب بلدا معرضا للجفاف الحاد²، الذي من المحتمل أن تزيد وطأته -بفعل التغيرات المناخية- من ندرة المياه و انخفاض المحاصيل و زيادة تقلب الإنتاج الفلاحي مع اختلاف جوهري من منطقة لأخرى³. و يصنف تقرير التنمية العالمي لسنة 2010 المغرب من بين البلدان التي سيكون لتغيير المناخ فيها أثر كبير على المحاصيل الزراعية. و يعد تحسين تدبير الأراضي و المياه، بما في ذلك الحفاظ على المياه على رطوبة التربة، و تطوير نظم المحاصيل و الثروة الحيوانية المقاومة للجفاف و الظروف الجوية القاسية من بين الأولويات، خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين الذين يعتمدون على نظم الإنتاج البعلية بشكل كبير و يفتقرون إلى الخبرة و الموارد المالية اللازمة للتأقلم (البنك الدولي، 2015). أما في المناطق المسقية فمن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى شح المياه السطحية و يدفع للزيادة الاستغلال المفرط للمياه الجوفية.

8. تعد الصناعة الزراعية ثاني أكبر قطاع فرعي صناعي في البلاد حيث تمثل حوالي 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي و 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. تتمثل القيمة المضافة لهذا القطاع في حوالي 30 مليار درهم مغربي (3 مليار دولار أمريكي). و تتكون الصناعات الزراعية من 2050 وحدة صناعية (تتألف أساسا من الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم) و توظف 143.000 شخصا. و يوجه إنتاجها غالبا للسوق المحلية، حيث لا تشكل السلع المصدرة إلا 12 في المائة من إجمالي الصادرات الصناعية. فبينما ارتفعت صادرات الصناعة الزراعية من حيث القيمة بقيت أحجامها ثابتة نوعا ما في العقد الماضي. كما تعاني تنمية المشروعات الفلاحية من قيود من قبيل عدم الوصول الآمن إلى المواد الخام الجيدة من سلاسل القيمة الأساسية لدعم إضافة القيمة، غياب نظم تعقب المنتجات، و عدم كفاية عمليات التفتيش و إصدار شهادات السلامة الغذائية و التصدير، و غياب البنية التحتية الجيدة التي تشمل مرافق ما بعد الحصاد، مع وجود الكثير من مرافق المعالجة غير الرسمية التي تحتاج إلى التحسين و التحديث للرفع من الجودة و لولوج الأسواق، و محدودية فرص الحصول على التمويل من أجل الاستثمار المتوسط و الطويل المدى. فشركات الصناعة الفلاحية الصغيرة و المتوسطة مقيدة بسبب نقص فرص الحصول على خدمات تطوير الأعمال و المهارات و التمويل.

9. من أجل تشجيع نمو القطاع الزراعي الغذائي، بدأت البلاد سنة 2008 إستراتيجية التنمية الفلاحية التحويلية، و مخطط المغرب الأخضر (PMV). يهدف مخطط المغرب الأخضر لمضاعفة القيمة المضافة

¹ البنك الدولي، 2016. حوار المغرب البرمجي لقطاع الفلاحة

² على سبيل المثال، تسبب جفاف 1995/1994 في انخفاض إجمالي الناتج المحلي الزراعي بنسبة 45 في المائة و الناتج المحلي الإجمالي في بنسبة 8 في المائة.

³ البنك الدولي - دراسة المغرب حول تأثير تغير المناخ على القطاع الزراعي لسنة 2009: رينيه غوميز، منظمة الأغذية والزراعة / NRC طارق الهريش، DMN داميان روزيلان، المستشار رياض بلاغي، INRA هايديك كانامارو، منظمة الأغذية والزراعة / NRC

قطاع الفلاحة، و خلق 1.5 مليون فرصة عمل و خفض الفقر في المناطق القروية بحلول سنة 2020، و بالتالي تحويل القطاع إلى مصدر ثابت للنمو و التنمية الاقتصادية على نطاق أوسع. و تم استكمال مخطط المغرب الأخضر من قبل البرنامج الوطني لتوفير مياه السقي (PNEEI) الذي يعزز استخدام المياه الأكثر إنتاجية من خلال تحسين خدمات المياه في المناطق المسقية العمومية، و تقديم تقنيات ري أكثر كفاءة (لا سيما الري بالتنقيط) لبلوغ هدف 555.000 هكتار بحلول سنة 2020. كما يعزز المخطط محاصيل ذات قيمة أعلى في المناطق المسقية. أخيراً، من المتوقع أيضاً أن يستكمل مخطط المغرب الأخضر إستراتيجية التنمية الفلاحية الموجودة قيد الإعداد.

10. تشير التطورات في القطاع الزراعي منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر إلى إنجازات هامة. منذ سنة 2008 و إلى غاية 2014، ازداد إجمالي الناتج المحلي الفلاحي بنسبة 7.7 في المائة سنوياً مقارنة مع 4.4 في المائة لبقية الاقتصاد، و قد تضاعفت الاستثمارات الفلاحية/الزراعية بنسبة 1.7 و ازدادت صادرات الأغذية الزراعية بنسبة 30 في المائة. و قد تم منح الأراضي المملوكة للدولة للإيجار بأسعار منخفضة، مما أدى إلى زراعة 13 مليون شجرة فاكهة. كما ارتفع استخدام البذور المعتمدة بنسبة 120 في المائة. على المستوى المؤسسي، تشمل النتائج الرئيسية لمخطط المغرب الأخضر إلى الآن إدخال نموذج جديد لإدارة أسواق الجملة، تحسين الإطار المؤسسي و التنظيمي للمذابح و للإطار القانوني للفلاحة التعاقدية؛ تحديث نظام الابتكار الفلاحي (آلية البحوث التنافسية؛ و فتح خدمات الإرشاد للقطاع الخاص). إنشاء نظام أكثر فعالية مراقبة سلامة الأغذية - تم الحصول على أكبر عدد من شهادات HACCP مقابل انخفاض نسبة الصادرات المرفوضة من الاتحاد الأوروبي)؛ و تحسين الاستهلاك الرشيد و الفعال للمياه من طرف الفلاحين، و الرفع من أداء مقدمي خدمات السقي و تحسين سياسات السقي المعتمدة من قبل الحكومة.

11. على الرغم من تلك الإنجازات، تعترف الحكومة بضرورة إجراء بعض التعديلات في الفترة المتبقية لتنفيذ مخطط المغرب الأخضر (2016-2020). يشمل جدول الأعمال هذا وضع اللامسات الأخيرة على تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بأسواق تجارة الجملة و المذابح؛ و اعتماد تحسينات نموذج التوحيد على أساس الدروس المستفادة و الخبرات الدولية⁴؛ تعزيز نظام الابتكار الفلاحي في البلاد؛ تعزيز تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية؛ تعزيز المنظمات المهنية (مثلاً: منظمات المزارعين)؛ تحسين الكفاءة و استهداف السياسات العامة (الدعم "الأكثر ذكاء")؛ و استمرار الانتقال نحو قطاع فلاحي مرن و ذكي مناخياً. و علاوة على ذلك، ظهرت المخاوف فيما يتعلق بقدرة السوق على استيعاب الزيادة المتوقعة في الإنتاج نتيجة الاستثمارات في المزارع (ولا سيما بالنسبة لمحاصيل الأشجار). لذلك، تعتبر وزارة الفلاحة و الصيد البحري (MAPM) أن مزيداً من التركيز ضروري من أجل تحسين الأداء و التنسيق في كافة حلقات و مراحل سلاسل القيمة الرئيسية، و كل ذلك في سبيل بلوغ القطاع أهدافه من حيث النمو الشامل و المستدام.

12. حظي القطاع الفرعي للزيتون باهتمام كبير الحكومة، نظراً لمساهمته في الدخل في المناطق القروية و إمكانات نموه. من المتوقع أن يستمر ارتفاع إنتاج الزيتون بمعدل 8 في المائة بحلول سنة 2020 مع إصلاح وضع المزرعات و الحقول الجديدة. و في الوقت الذي ستمتص فيه الأسواق المحلية بعضه سيصبح من الضروري تطوير أسواق التصدير لاستيعاب الزيادة المحتملة في إنتاجه. وتؤكد الدراسات الحالية⁵ على القدرة التنافسية للمغرب أمام مصدرين آخرين و وجود فرص أخرى من أجل زيادة تحسين القدرة التنافسية للقطاع. أما العائق الرئيسي أمام تطوير هذا القطاع فيمكن في عدم التطابق بين نوعية زيت الزيتون المغربي (60 في المائة زيت الزيتون البكر) و تنامي الطلب في سوق الزيوت العالية الجودة (البكر و البكر الممتازة)

⁴ كان هناك استيعاب محدود للنموذج و أصبح من الواضح أنه قد يحتاج إلى تعديل من أجل (أ) توفير المزيد من المرونة لنماذج الأعمال المختلفة و (ب) الأخذ بخصوصيات مختلف سلاسل القيمة بعين الاعتبار. و تشير التجارب الدولية أيضاً إلى الحاجة للمزيد من الدعم العام في المراحل المبكرة من تطوير مثل هذه النماذج.

بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة / البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير 2015، و العمل البرنامجي للقطاع بالبنك الدولي الحالي⁵

و لا سيما بالنسبة للصادرات. فالغالبية العظمى من وحدات معالجة زيت الزيتون تقليدية و صغيرة، و ليس لديها حوافز لتنفيذ معايير سلامة الأغذية و الحصول على شهادة الجودة. يحتاج قطاع الزيتون، إلى تطوير مجموعة متنوعة و متباينة من المنتجات للحصول على فرص جديدة في السوق. كما أن الوصول إلى أهداف التنمية في هذا القطاع قد يتطلب تكييف سلسلة قيمة الزيتون مع طلب السوق لمنتجات ذات جودة أعلى و تنوع و إضافة قيمة إلى مجموعة من المنتجات و تحديث المعالجة (بما في ذلك الوحدات التقليدية) و تنظيم أفضل للسوق المحلية - خاصة من حيث توفير قنوات توزيع فعالة أكثر، و تشجيع الصادرات، و الامتثال لمعايير الإنتاج الدولية و السلامة الأغذية.

13. و بالمثل، تعتبر وزارة الفلاحة و الصيد البحري (MAPM) قطاع الفرعي للفواكه و للخضروات، و خصوصا الحمضيات، من الأولويات بالنظر إلى الزيادة المتوقعة في الإنتاج. من المتوقع أن يتضاعف إنتاج الحمضيات من 3.1 إلى 1.4 مليون طن ما بين سنة 2013-2020، و إنتاج الأشجار المثمرة الأخرى من 2.2 إلى 3.3 مليون طن، و ذلك من المنتجات البستانية من 8 إلى 11.2 مليون طن. و لمواجهة هذه الزيادة في الإنتاج، يحتاج القطاع إلى تطوير القدرة على المعالجة و التخزين/التبريد من أجل الوصول إلى أسواق جديدة و تطوير منتجات جديدة تستجيب لقطاعات السوق المتنامية. و فيما يتعلق بالحمضيات، هناك حاجة إلى ضبط الأصناف مع متطلبات السوق و تعزيز الممارسات الفلاحية المحسنة و معالجة عدم التطابق بين مرافق الإنتاج و التخزين/التبريد/التجهيز بما في ذلك على المستوى الإقليمي، لتعزيز الامتثال لمعايير الإنتاج الفلاحي و السلامة الغذائية الدولية.

14. و بالإضافة إلى تحسين جودة المنتج، فتحسين إدارة السلامة الأغذية سيكون حاسما في تطوير قطاع الأغذية الزراعية. في حين أن التشريعات الحالية المتعلقة بسلامة الأغذية تلبى المتطلبات الدولية⁶، و يختلف مستوى التنفيذ و يبقى نظام التفتيش مرهق بالنسبة للمنتجين و المصنعين. المتطلبات التالية كما هو منصوص عليها من قبل التشريعات المغربية: أ) شهادة HACCP الإلزامية لمتعهدي الأغذية (FBO)؛ ب) المتابعة الإلزامية للمنتجين الأوليين و المصنعين. ج) الإذن الإلزامي لجميع متعهدي الأغذية من طرف المكتب الوطني للصحة و سلامة المنتجات الغذائية⁷، د) متطلبات السلامة (مثلا: متطلبات النظافة و المخلفات) تتماشى مع المعايير الدولية. و يعتمد نظام مراقبة سلامة الأغذية على تحليل المخاطر و إمكانية التتبع للمنتجات الغذائية من المنتج إلى المستهلك، ضبط النفس، و منح التراخيص الصحية للمنشآت و مسؤولية القطاع الخاص. و لكن، هناك دلائل تشير إلى أن عدد عمليات التفتيش قد يكون مبالغا فيه و أن نوعية تحليل المخاطر و التنفيذ الفعلي للنهج القائم على المخاطر يمكن تحسينها. في حين أن الشركات الكبيرة يمكن أن تتوافق مع تلك المتطلبات، لكن الشركات الصغيرة ليست لها معرفة بذلك و غير قادرة على تنفيذها.

15. فيما يتعلق بالصادرات، يعتمد النظام الحالي جزئيا على النظام القديم لمراقبة الصادرات بشكل دقيق (الفحص التقني بعد التفتيش) للتحقق من مطابقة المنتج مع متطلبات الأسواق المستهدفة و لحماية صورة المنتجات المغربية. و تقوم المؤسسة المستقلة لمراقبة و تنسيق الصادرات من المنتجات الفلاحية (EACCE) بتفتيش كل شحنة تصدير و إخضاعها للفحص المخبري الإلزامي و أن كان ذلك لا يطلب عادة من قبل البلدان المستوردة. قد تحول تكاليف التقيد الإضافية دون مشاركة المنتجين المغاربة في سلاسل القيمة العالمية، كما أن كبار المصدرين، في معظم الحالات، ليسوا على استعداد لطلب المنتجات من صغار المزارعين بسبب عدم قدرتهم على ضمان الجودة المستدامة و سلامة المنتجات، مثلا: الامتثال للمعايير السليمة لاستخدام المبيدات الحشرية و النظافة العامة. و لذلك يعتبر اعتماد معايير الإنتاج الفلاحي و السلامة الغذائية من قبل صغار المنتجين، فضلا عن تحسين إمكانية التتبع شروط أساسية لزيادة مشاركة هؤلاء في سلاسل القيمة العالمية.

⁶ يستند تشريع سلامة الأغذية على قانونين أساسيين: أ) القانون رقم 08-25، الذي أنشأ سلطة وطنية لسلامة الأغذية، و "المكتب الوطني للصحة و سلامة المنتجات الغذائية (ONSSA)" و ب) القانون رقم 07-28 المتعلق بسلامة الأغذية المعتمد في فبراير 2010 بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية لمخطط المغرب الأخضر و تلبية متطلبات سوق الاتحاد الأوروبي. يتم منح هذا التفويض على أساس تقييم نظام تحليل المخاطر و معايير النظافة

16. تشجع الحكومة المغربية المزيد من الاستثمارات التي تروم تكييف قطاع الأغذية الزراعية مع التغيرات المناخية، على المستوى الوطني والإقليمي. وقد أطلق المغرب مبادرة جديدة لتعزيز الاستثمارات في مجال تكييف قطاع الفلاحة في منطقة أفريقيا (التكيف الفلاحي الإفريقي، AAA) في شتنبر سنة 2016، قبل COP22 (مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي). تقود وزارة الفلاحة و الصيد البحري هذه المبادرة و تنوي تكثيف جهودها لزيادة قدرة القطاع الفلاحي المغربي على الصمود أما تقلب المناخ، من خلال تبني الممارسات الذكية مناخيا على طول سلاسل القيمة، و هي عملية انتقالية تم الشروع فيها سلفا في ظل مخطط المغرب الأخضر. و يعتبر تحسين مرونة سلاسل القيمة و صمودها من بين أولويات الشركات الفلاحية، التي تعتبر أن الكمية و الجودة الغير متوقعين للمنتجات الأولية بسبب التقلبات المناخية يؤثران على القدرة التنافسية و الاستدامة في هذا القطاع.

17. يتم دعم القطاع من خلال شبكة واسعة من الشركاء من القطاعين العام و الخاص بما في ذلك عدة وكالات أنشئت بموجب مخطط المغرب الأخضر. إذ تعتبر وزارة الفلاحة و الصيد البحري (MAPM) كيانا حكوميا مسؤولا عن وضع و تنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بقطاع الفلاحة بشكل أوسع (بما في ذلك الأغذية الزراعية) والتنمية القروية. و تساهم وكالة التنمية الفلاحية في تنفيذ السياسة الوطنية، و هي مسؤولة عن إدارة وكالة الأغذية و العقاقير (FDA). أما المديرية الجهوية و المديرية الإقليمية للفلاحة لوزارة الفلاحة و الصيد البحري فهي المسؤولة عن تنفيذ الركيزة الأولى و الثانية للمشاريع في إطار مخطط المغرب الأخضر. كما يتحكم المكتب الوطني للسلامة الصحية لمنتجات الغذائية في تطبيق المعايير و القوانين المتعلقة بسلامة الأغذية و الصحة النباتية (منتجات الصحة النباتية، الأصناف، و الآفات و الأمراض و إمكانية التتبع) . و تقوم المؤسسة المستقلة لمراقبة و تنسيق الصادرات EACCE بمراقبة نوعية الصادرات تسهل تطبيق الاتفاقات التجارية و تعزز الصادرات من السلع "المصنوع في المغرب". و يوفر القرض الفلاحي المغربي (CAM) الخدمات المالية للمنتجين من خلال مجموعة واسعة من المنتجات المالية (التجارية، المتوسطة و التمويلات الصغرى). كما يعتبر المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية (ONCA)، الذي أنشئ في إطار مخطط المغرب الأخضر، المسؤول عن تقديم الخدمات التكوينية والاستشارية للمنتجين و منظماتهم. أما معهد البحوث الزراعية الوطنية (INRA) فينجز البحوث الزراعية في مختلف المجالات (التكيف مع تغير المناخ، الري، والإنتاجية، و تهيئة الأراضي، و حفظ التربة و غيرها) من خلال 30 مركزا للبحوث تقوم بتغطية جميع النظم الايكولوجية الزراعية. و تشمل مؤسسات البحوث الأخرى معهد الحسن الثاني للزراعة و البيطرة (IAV) و المدرسة الوطنية للزراعة بمكناس (ENA). كما تدير وزارة الداخلية أراضي الجموع من خلال قسم الشؤون القروية (DAR). و يعد المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي (ORMVA) المسؤول عن تهيئة الأراضي لتحسين الإنتاج الفلاحي (الري و الصرف، الخ).

18. يتم دعم القطاع أيضا من قبل الجمعيات المهنية المشتركة بين القطاعات (Interprofessions)، و التي تم إنشائها بموجب القانون رقم 12-03 (2012). قام مخطط المغرب الأخضر بإنشاء 18 برنامجا لتنمية القطاع الفرعي من خلال هذا الإطار التنظيمي. يحدد القانون الحد الأدنى من مستوى تمثيل الجهات الفاعلة لتأسيس جمعية بين مهنية مكلفة بتنفيذ مجموعة واسعة من الأعمال (مثل استكشاف أسواق جديدة؛ تنظيم الأسواق المحلية، إنشاء برامج البحوث و تطوير المنتجات الجديدة و نشر القواعد و المعايير، تعزيز و تطوير تسميات المنشأ و الجودة، و تشجيع الممارسات الجيدة). لتحقيق مهمتها على أوسع نطاق، يمكن أن تعتمد الجمعيات المهنية المشتركة بين القطاعات على جمعيات أقدم منها و إن كانت لا تزال تواجه تحديات في توحيد المنتخلين في مختلف مستويات سلسلة القيمة و ضمان تمثيل جيد من صغار الفلاحين. وعموما، (كما هو الحال في قطاع الزيتون مثلا)، تتطلب هذه الجمعيات قدرا مهما من بناء القدرات و خطط عمل واقعية.

19. أخيرا، هناك عدة فئات من منظمات المنتجين، بما في ذلك غرف الفلاحة، الفيدراليات، التعاونيات و نقابتها و الجمعيات و مجموعات المصالح الاقتصادية (GIE). بشكل عام، منظمات المنتجين (مع بعض الاستثناءات)

حدت من الموارد المالية و البشرية لضمان كفاءة التشغيل. يتلقون التدريب القليل من جانب المؤسسات الزراعية على الرغم من جهود وزارة الفلاحة و الصيد البحري (MAPM) و ODECO (مكتب التنمية و التعاون). للغرف الزراعية دور تمثيلي فقط، و تميل إلى أن تهيمن عليها الاعتبارات السياسية. أما بالنسبة للجمعيات و المجموعات ذات النفع الاقتصادي فقانون الجمعيات (ظهر سنة 1958) لا يعترف بالطبيعة الخاصة للجمعيات الإنتاجية. لذلك يهدف القانون الجديد رقم 12/112 الذي نشر في 18 دجنبر 2014 إلى منح التعاونيات إطارا قانونيا من شأنه أن يمكنها من تحقيق أقصى قدر من الربحية و تشجيعها على التحول إلى منظمات مهيكلة أكثر تنافسية. يدعو القانون الجديد إلى تبسيط عملية إنشاء التعاونيات و إزالة الموافقة المسبقة للشروع في العمل، و تعزيز الحكم الجيد من خلال إنشاء سجلات وطنية و إقليمية للتعاونيات. اعتبارا من يونيو سنة 2015، بلغ عدد التعاونيات على الصعيد الوطني 14.859 (67 في المائة منها في الميدان الفلاحي)، منها 2.140 تعاونية نسائية (14.4 في المائة).

ج. العلاقة مع إطار الشراكة القطرية ومع الإستراتيجية الإقليمية

20. تتماشى العملية المقترحة مع إستراتيجية الشراكة القطرية (CPS) 2014-2017 وعلى وجه الخصوص مجال النتائج الإستراتيجية الأول (تعزيز النمو التنافسي والشامل) و مجال النتائج الإستراتيجية الثاني (بناء مستقبل أخضر ومرن). و على وجه التحديد، فإن العملية المقترحة سوف تدعم تحقيق النتيجة 1.3 (زيادة الإنتاجية و القيمة المضافة لقطاع الزراعة الغذائية)، و دعم النتيجة 2.1 (تعزيز إدارة الموارد المائية و الساحلية و التربة). في إطار النتيجة 1.3 (زيادة الإنتاجية و القيمة المضافة لقطاع الزراعة الغذائية)، تنص إستراتيجية الشراكة القطرية على الدعم المستمر من البنك الدولي لمخطط المغرب الأخضر. أما في إطار النتيجة 2.1 فتتوخى الإستراتيجية مواصلة البنك الدولي العمل على تعزيز و تكييف تقنيات إدارة التربة و المياه في الميدان الفلاحي ، فضلا عن مواصلة التركيز على فهم أفضل لتأثيرات تغير المناخ.

21. تعزز العملية المقترحة قدرات قطاع الزراعة الغذائية للاحتفاظ بدورها كمحرك للنمو الاقتصادي المغربي، و توليد الدخل و استيعاب الباحثين عن العمل في المستقبل، مع تعزيز صمود القطاع. و ستسهم العملية المقترحة في رفع الرهان المباشر المتمثل في توفير فرص عمل أكثر و أفضل جودة لصغار المزارعين و أصحاب المشاريع في الصناعات الزراعية و العاملين في "النظام الإيكولوجي" الأوسع لخدمة القطاع الفلاحي. و نظرا لأهمية تلك المجالات الإستراتيجية للحكومة و من أجل تحقيق الهدف المزدوج للبنك، فمن المتوقع أن يستمر أخذها بعين الاعتبار في إطار الشراكة القطرية المقبلة.

22. كما تدعم العملية المقترحة الإستراتيجية الإقليمية للشرق الأوسط و شمال أفريقيا الرامية للاندماج الاقتصادي و الاجتماعي من أجل السلام و الاستقرار، و لا سيما دعائمها الأولى المتعلقة بتجديد العقد الاجتماعي مع التركيز على النمو الاقتصادي الأكثر شمولية. في المغرب توجد الموارد الطبيعية - التي يعتمد عليها الإنتاج الفلاحي - في صميم العلاقة بين المواطنين و الدولة - إذ يتعين الحفاظ على السلع العامة كجزء من العقد الاجتماعي المبرم بين الأجيال.

23. وأخيرا، تتماشى العملية المقترحة مع خطة العمل حول التغيرات المناخية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و تدعمها. و تنص الخطة على التحول نحو مزيد من التركيز على الاستثمار في التكيف مع التغيرات المناخية، و تضع هدفا للزيادة في تمويل التكيف مع هذه الأخيرة بنسبة 50 في المائة بحلول FY20 مقارنة بمعدل FY14-16. و تقترح الخطة أيضا زيادة بنسبة 30 في المائة في القروض ذات الصلة بالمناخ في منطقة الشرق الأوسط. و شمال إفريقيا.

II. الأهداف الإنمائية للبرنامج

أ. الأهداف الإنمائية للبرنامج

24. يكمن الهدف الإنمائي للبرنامج في تمكين صغار الفلاحين، الشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الصناعات الزراعية الأوسع للوصول إلى الأسواق مع منتجات ذات جودة عالية من سلاسل القيمة المنتقاة في مجال الزراعة الغذائية ، مع زيادة قدرتها على التكيف مع التغير المناخي في مجالات البرنامج.

25. و بذلك سيدعم البرنامج المقترح تحقيق هدف مخطط المغرب الأخضر العالي المستوى و الذي يروم تحويل قطاع الزراعة الغذائية إلى مصدر مستقر ومستدام للنمو والتنمية الاقتصادية الشاملة.

ب. نتائج البرنامج الرئيسية

26. على مستوى الهدف الإنمائي للبرنامج يقترح استخدام المؤشرات الأربعة التالية لتقييم نتائج البرنامج:

- ارتفاع المبيعات من المنتجات العالية الجودة التي يتم تسويقها من قبل منظمات صغار الفلاحين؛
- ارتفاع المبيعات من المنتجات العالية الجودة التي يتم تسويقها من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاريع الفلاحية؛
- ارتفاع كميات المنتجات العالية الجودة التي يتم تسويقها محليا و تصديرها انطلاقا من سلاسل القيمة المختارة؛
- ارتفاع عدد الوحدات الفلاحية و وحدات الصناعة الغذائية التي تتبنى الممارسات البيئية المحسنة⁸؛

27. لتحقيق هدفه الإنمائي، فإن البرنامج سيركز على ثلاثة مجالات للنتائج: (أ) الإدراج في سلاسل القيمة و ولوج الأسواق، (ب) تحسين الجودة والتتبع، و (ج) الاستدامة و الصمود أمام التغيرات المناخية (انظر حدود نطاق البرنامج للحصول على وصف مفصل).

III. وصف البرنامج

أ. نطاق البرنامج مقابل النتائج PforR

28. تشجع إستراتيجية التنمية الفلاحية بالمغرب، مخطط المغرب الأخضر، الانتقال من القطاع الفلاحي الجد محمي إلى أسواق أكثر انفتاحا، مع التأكيد على القيمة المضافة على امتداد سلاسل الأغذية الزراعية للاستفادة من المنتجين الصغار والكبار. و تتألف من سلسلة من الإصلاحات في القطاع العام والاستثمارات لتحقيق هذا الهدف. يضم مخطط المغرب الأخضر، بالإضافة إلى الإصلاحات العرضية الشاملة المؤسسية والسياسية، دعامتان: الدعامات الأولى تستهدف الفلاحين التجار وإدماجهم في الأسواق الوطنية والدولية من خلال الفلاحة ذات القيمة العالية، في حين الدعامات الثانية تستهدف صغار الفلاحين بشكل رئيسي في المناطق الهامشية. في إطار كل من الدعائم، تقديم الدعم المالي والتنظيمي لربط الفلاحين بالسوق. وتشمل التدابير الشاملة تحسين إدارة السقي وتحديث الأسواق المحلية، والسياسات المالية والتحفيزية، تعبئة الأراضي الفلاحية و إنشاء الجمعيات المهنية المشتركة بين القطاعات ("بين مهنية"). وقد تم الاتفاق على أهداف محددة بين وزارة الفلاحة و الصيد البحري وممثلي الجمعيات المهنية المشتركة بين القطاعات (بين مهنية) من خلال البرامج التعاقدية ("البرنامج العقد") يغطي الفترة الممتدة إلى 2020. ترجم مخطط المغرب الأخضر إلى خطط فلاحية إقليمية (PARs) التي تحدد أولوية سلاسل القيم على أساس الظروف الزراعية الايكولوجية وإمكانات التنمية. صندوق التنمية الزراعية (FDA)، أداة الدعم الفلاحي الرئيسي من قبل الحكومة، قد تم إصلاحها و تماشت أعمالها مع التوجهات الإستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر. وتقدر الاحتياجات الكلية لاستثمارات مخطط المغرب الأخضر في 2.37 مليار دولار أمريكي، خلال الفترة 2008-2020، منها 75 في المائة ستمول من المؤسسات العمومية والباقي من مساهمات المستفيدين.

29. بالإضافة إلى ذلك، تعد وزارة الفلاحة و الصيد البحري إستراتيجية التنمية الفلاحية التي تهدف إلى تسريع نمو قطاع الصناعة الزراعية إلى غاية عام 2020، وإلى زيادة قدرتها على إضافة القيم وخلق فرص العمل والمساهمة في الصادرات. وتشمل هذه الإستراتيجية دعم التنمية في كل من الشركات الصغيرة والمتوسطة - التي تمثل غالبية العاملين في القطاع - والصناعات الفلاحية على مستوى أوسع. وقد تم تحديد القطاعات الفرعية ذات الأولوية تبعا لتحليل إمكانات النمو لديها، فضلا عن مساهمتها في خلق فرص العمل والصادرات (أي القطاعات الفرعية التي تقوم بتصدير الفواكه والخضار واللحوم ومنتجات الألبان وزيت الزيتون والبسكويت والحلويات). ويشير التشخيص الذي تقوم به وزارة الفلاحة و الصيد البحري إلى أن القطاعات الفرعية الستة ذات الأولوية في إطار الإستراتيجية تساهم معا بما يقرب من 112.000 فرصة عمل (النصيب الأكبر يعود للقطاع الفرعي لمعالجة البستنة، 75.000 فرصة عمل)؛ وأن كل من هذه القطاعات ظل ينمو بمعدل 6 إلى 8 في المائة سنويا؛ وأن لديها القدرة على مواصلة النمو المحفز بطلب السوق، المحلي و الدولي.

30. لأغراض هذه العملية، سيشكل مخطط المغرب الأخضر بما فيه إستراتيجية الصناعات الزراعية الموجودة قيد الإعداد برنامج الحكومة. و سوف يبني البرنامج المقترح على الخبرات والدروس المستفادة من تنفيذ مخطط المغرب الأخضر منذ 2008 إلى 2015. و في الوقت الذي سيساهم في استثمارات محددة تحت ركيزتين أساسيتين من مخطط المغرب الأخضر، سيهدف البرنامج إلى معالجة بعض من القضايا المؤسسية (والهيكلية) الرئيسية التي أعاقت نتائج النصف الأول من مخطط المغرب الأخضر، مثلا: (أ) تحسين الصلات بين الاستثمارات تحت كل ركيزة، (ب) زيادة التركيز على التعزيز المؤسسي وبناء القدرات و التنسيق داخل القطاعات، (ج) نهج أكثر منظم لمعالجة القضايا التي تؤثر على أداء سلاسل القيمة المختارة (أي تجاوز استثمارات محددة تحت الركائز 1 و 2)، بما في ذلك تحسين الجودة والتتبع. (د) تعزيز الروابط عبر سلاسل القيمة وتحسين تسويق المنتجات الزراعية، (هـ) استخدام أفضل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات وتسهيل السوق، (و) تكثيف الجهود لزيادة صمود القطاع أمام التقلبات المناخية (تماثيا مع مبادرة الحكومة المتعلقة بتكثيف الفلاحة الإفريقية) و (ز) تحسين نظم المعلومات لدعم تنفيذ مخطط المغرب الأخضر، وبشكل عام، وضع السياسات من طرف وزارة الفلاحة و الصيد البحري.

31. مجالات النتائج. لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للمشروع، فإن البرنامج المقترح سيتضمن ثلاثة مجالات للنتائج. هناك تعاون قوي بين مجالات النتائج التي تدعم بعضها بعضا. حيث أن العديد من الأنشطة في إطار البرنامج ستساهم في أكثر من مجال للنتائج.

32. مجال النتائج 1: الإدراج في سلاسل القيمة و ولوج الأسواق. سيهدف البرنامج إلى تحسين التنسيق على طول سلاسل القيمة المختارة (سواء التنسيق الأفقي أو العمودي) مع التركيز بوجه خاص على إشراك صغار المزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات السوق المتنامية، وزيادة حصة القيمة المضافة لصغار الفلاحين والشركات الصغيرة والمتوسطة، و تيسير الوصول إلى أسواق جديدة (محليا ودوليا). سيحقق البرنامج تلك النتائج عبر: (أ) تعزيز منظمات المنتجين ومساعدتهم في تطوير وتنفيذ خطط العمل المحسنة؛ (ب) تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال خدمات تطوير الأعمال (احتضان الأعمال)؛ (ج) دعم تطوير شراكات تجارية بين المنتجين/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشتريين. (د) بناء قدرات الجمعيات المهنية المشتركة بين القطاعات البيئية المهنية و (هـ) تسهيل الوصول إلى الأسواق من خلال استخدام البيانات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل اتخاذ قرار دعم السوق، حملات الترويج (على سبيل المثال للمستهلكين المحليين علاقة بفوائد المنتجات ذات الجودة العالية، وبالنسبة للصادرات على بروز و التعريف بالمنتجات المغربية)، دراسة السوق، والتعزيز المؤسسي للمؤسسة المستقلة لمراقبة و تنسيق الصادرات، وتبسيط العمليات التصديرية، ودراسة الجدوى لإنشاء منبر للتصدير. أما المؤشرات المستخدمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق نتائج البرنامج فيمكن أن تشمل ما يلي:

• عدد من رجال الأعمال (بما في ذلك رجال الأعمال الشباب) دربوا ودعموا من خلال حاضنات الأعمال؛

- عدد من منظمات المنتجين /المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعوا زيادة المبيعات من خلال شراكة تجارية مع المشتري.
- تقوية العلاقة بين الجمعيات المهنية المشتركة بين القطاعات البين مهنية (التي تقاس عبر النتائج التي تحققت من خلال برنامج أنشطتها)؛
- تفتيش تقييم المخاطر المعتمدة من طرف المؤسسة المستقلة لمراقبة و تنسيق الصادرات؛
- عدد من الإجراءات التجارية المبسطة / المؤتمتة.
- تعزيز معلومات وزارة الفلاحة و الصيد البحري ونظم الرصد والتقييم لدعم تحقيق نتائج مخطط المغرب الأخضر.

33. مجال النتائج 2: تحسين الجودة والتتبع. سيهدف البرنامج إلى تحسين الجودة والتتبع على طول سلاسل القيمة المختارة للتمكين من انطلاق و زيادة و لوج القطاعات العالية القيمة و المتنامية في السوق المحلية و سوق الصادرات. سيحقق البرنامج تلك النتائج عبر: (أ) زيادة الإنتاجية بشكل مشترك وزيادة الجودة على مستوى الإنتاج من خلال الخدمات الإرشادية حسب الطلب، (ب) الدعم التقني و المالي للمنتجين و الوحدات الصناعة الغذائية (بما في ذلك الشركات الصغيرة و المتوسطة و والوحدات التقليدية) لكي تعتمد معايير وشهادات الجودة (ج) تقديم نظام إصدار الشهادات الجديدة لقطاعات فرعية مختارة ودعم اعتمادها، و (د) تعزيز المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ONSSA خاصة فيما يتعلق بتفتيش تقييم المخاطر وذلك لتبسيط / تقليل عدد عمليات التفتيش. المؤشرات المستخدمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق نتائج البرنامج يمكن أن تشمل ما يلي:

- عدد من صغار المزارعين / النساء الذين يستطيعون الوصول إلى الخدمات الإرشادية المخصصة؛
- عدد من صغار المزارعين / النساء الراضيين عن خدمات الإرشاد التي تلقوها (نسبة مئوية)؛
- عدد المنتجين المعتمدين من طرف GLOBALGAP.
- عدد المنتجين العاملين في خطط إصدار الشهادات أو تعزيز الجودة (مثل التجارة العادلة أو تسميات العضوية⁹ وإصدار الشهادات، وحماية البيانات الجغرافية، الخ)؛
- النسبة المئوية من المشغلين الخواص الراضون عن الخدمات الاستشارية بشأن المعايير والشهادات؛
- عدد من وحدات الصناعة الغذائية التقليدية المطورة واعتماد شهادة HACCP؛
- عدد من الشركات التي امتثلت لمعايير السلامة الغذائية المختارة؛
- التعريف بعملية تقديم الشهادات والترويج لها بالنسبة للقطاعات الفرعية المختارة (مثل زيت الزيتون).
- تعزيز ONSSA (في مجال التفتيش القائم على تحديد المخاطر)؛
- عدد إجراءات التفتيش مبسطة / المختزلة.

34. مجال النتائج 3: الاستدامة و التأقلم المناخي. سيهدف البرنامج دعم جهود وزارة الفلاحة و الصيد البحري تحت مخطط المغرب الأخضر (والبرنامج الذي سيحل محله بعد عام 2020) من أجل التسريع من اعتماد الممارسات الذكية مناخيا والصديقة للبيئة في قطاع الصناعة الزراعية. من شأن هذا البرنامج تحقيق تلك النتائج بالضمان المنتظم لما يلي: (أ) أن تشمل جميع الأنشطة والاستثمارات الممولة الممارسات الذكية مناخيا وحسن الإدارة البيئية، (ب) الدعم التقني والحوافز المالية المقدمة من البرنامج تيسر الاعتماد الواسع لهذه الممارسات، (ج) أن يساهم اعتماد الاستدامة في سلاسل القيمة المختارة في الوصول إلى الأسواق الجديدة، و (د) تعزيز أنظمة وزارة الفلاحة و الصيد البحري للرصد والتقييم قصد القيام بدراسة أثر هذه الممارسات من أجل أخذها بعين الاعتبار في البرامج المستقبلية. و يمكن للمؤشرات المستخدمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق نتائج البرنامج أن تشمل ما يلي:

- عدد المنتجين الذين اعتمدوا الممارسات الفلاحية الذكية مناخيا (مثل الري بالتنقيط، والألواح الشمسية، وتحسين الأصناف، ونظم الزراعة، الخ)؛
- عدد الوحدات الفلاحية و وحدات الصناعة الغذائية التي اعتمدت طرق محسنة في مجال إدارة البيئية (مثل تجهيز ومعالجة النفايات السائلة، الخ)؛
- على الأقل سلسلة قيمة / قطاع واحد رائد في مجال اعتماد الشهادة "الخضراء".

35. وستحدد المؤشرات المرتبطة بالصراف خلال مرحلة الإعداد وسيتم تصنيف النتائج حسب النوع (حيثما كان ذلك مناسباً) وسيراقب البرنامج تأثيره على خلق فرص العمل، خاصة للشباب. كما ستصنف المؤشرات حسب النوع / العمر و ستشمل، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالحصول على خدمات الإرشاد وأنشطة بناء القدرات، والمشاركة في منظمات المنتجين، وفرص العمل ذات الصلة بأنشطة البرنامج، الخ.

36. اختيار سلاسل القيمة. من المتوقع أن توفر بعض الأنشطة في إطار البرنامج فوائد عرضية تشمل كافة سلاسل القيمة، مثلاً: (أ) برامج الإرشاد (تعتبر النظم الفلاحية ككل عند تزويد المزارعين بالمشورة) و (ب) تطوير التعاونيات ومنظمات المزارعين الأخرى لنماذج أعمالها في جميع المجالات، (ج) وخطط تحسين الجودة التي ستستفيد منها عدة سلاسل القيمة (كالمنتجات المحلية و المواد العضوية، الخ)، (د) دعم تطوير مشاريع الشركات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة، و (هـ) بناء قدرات وكالات و مكاتب القطاع. و فيما يتعلق بسلاسل القيمة المحددة التي سيتم النظر فيها في إطار البرنامج، خلال مهمة التعرف أشارت وزارة الفلاحة و الصيد البحري إلى أولوية سلاسل القيمة ضمن القطاعات الفرعية للزيتون والحمضيات. و سيتم التحقق من صحة اختيار سلاسل القيمة و قطاعات محددة خلال الإعداد بناء على قدراتها على النمو و المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج، فضلاً عن أهميتها في معالجة بعض القضايا المنهجية التي تؤثر على القطاع.

37. وعلى مستوى القطاع الفرعي وسلسلة القيمة، تشير الدراسات القائمة، التي من شأنها أن تستكمل خلال التحضير، إلى أن قائمة من الأنشطة التي يمكن إدراجها في إطار البرنامج و رصدها من خلال المؤشرات المرتبطة بالصراف ستشمل من بين ما ستشمله ما يلي:

(أ) تعزيز منظمات المنتجين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التكوين المالي والإداري، وتطوير خطة العمل، وتسهيل الحصول على التمويل)؛

(ب) الدعم لتنفيذ شراكات تجارية مع المشترين.

(ج) تطوير شهادة المزارع (لمحاصيل الأشجار) والتتبع.

(د) خدمات الإرشاد مدفوعة بالطلب مع التركيز على النظم الفلاحية المحسنة والممارسات الإدارية للبساتين لتحسين الإنتاجية والاستدامة والجودة على مستوى المزرعة (على سبيل المثال تكنولوجيات توفير المياه، وإدارة البساتين، ممارسات أفضل في مجال الحصاد، وتحسين الأصناف والفرز و الترتيب، الخ)؛

(هـ) تعزيز القيمة المضافة وتحسين النوعية في كافة مراحل سلاسل القيمة (على سبيل المثال: على أساس احتياجات القطاع الفرعي، وتحسين ظروف النقل والحد من التأخير، تطوير وحدات الصناعة الغذائية – بما فيها التقليدية¹⁰ - و وحدات التعليب وشهاداتها بعد اعتماد الجودة ومعايير سلامة الأغذية، ورفع مستوى مرافق التبريد والتخزين الخ)؛

¹⁰ على سبيل المثال، في القطاع الفرعي للزيتون، 96 في المائة من مطاحن المعالجة المغربية تقليدية، و 2 في المائة فقط من المطاحن تعتبر مرافق حديثة للمعالجة (GDS، 2016).

(و) تحسين البيئة التمكينية (تعزيز الروابط بين المهنية، وإدخال التعديلات على الإطار التنظيمي؛ وتنفيذ القوانين ذات الصلة بالنظافة والإنتاج والمعالجة).

(ز) تنظيم أفضل للأسواق المحلية.

(ح) علامات جديدة للجودة والتسويق و حملات الترويج. و

(ط) تحسين أنظمة التصدير والخدمات اللوجستية.

38. التغطية الجغرافية. أثناء الإعداد، سيتم إجراء المزيد من التحليل بالاشتراك مع وزارة الفلاحة و الصيد البحري (وزارة الفلاحة و الصيد البحري) حول التمركز الجغرافي للبرنامج. وفي الوقت الذي من المتوقع فيه أن تكون لعدد من الأنشطة تغطية وطنية (مثل جميع الأنشطة العرضية المتعلقة بتعزيز المؤسسات)، فإن التغطية المحددة للاستثمارات ذات الصلة بسلاسل القيمة المختارة سوف تحتاج إلى الاتفاق بشأنها مع وزارة الفلاحة و الصيد البحري. للحد من تعقيد البرنامج المقترح وتجنب تشتت الجهود بالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة، فإن تصميم البرنامج سيأخذ بعين الاعتبار الاستهداف الإقليمي الممكن من الاستثمارات المحددة (على سبيل المثال البدء في بضع مناطق)، استناداً إلى معايير مثل: (أ) التكامل مع برامج الاستثمارات الأخرى (بما في ذلك عمليات البنك مثل اثنين من مشاريع الري الجارية المذكورة أعلاه، والاستثمار في فرص مشاريع الشباب الموجود قيد الإعداد؛ وغيرها من المشاريع الممولة من الجهات المانحة)، و (ب) المناطق التي يكون فيها لسلاسل القيمة المختارة دور و قوة اقتصادية قويين، بما في ذلك القدرة على إدماج صغار الفلاحين في الأسواق.

39. المدة. سيستمر البرنامج المقترح لمدة أربع سنوات اعتباراً من دجنبر 2017 إلى دجنبر 2021، بالتزامن بداية مع السنوات الأخيرة من تنفيذ مخطط المغرب الأخضر. و بناء على ذلك فمن المتوقع أن يسهم في تفكير الحكومة في الخطة التي سوف تحل محل مخطط المغرب الأخضر وفي دعم تطويرها كلما كان ذلك مناسباً.

IV. المراقبة البيئية والاجتماعية الأولية

40. وفيما يتعلق بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، يعتبر البرنامج المقترح كافياً لتمويل البرنامج المتمحور حول النتائج. و قد بينت مرحلة التصور التي تقضي الوقوف على الأوجه التي من المحتمل أن تكون حاسمة اعتماداً على وسيلة الإدارة البيئية والاجتماعية للتحديد الأولي لأنواع المخاطر، ما يلي

أ. *المخاطر البيئية والاجتماعية:* تشير التقديرات الأولية إلى أن المخاطر الاجتماعية والبيئية من المتوقع أن تكون معتدلة وأن قدرات الإدارة البيئية والاجتماعية من المحتمل أن تكون كافية لإدارة المخاطر المرتبطة بالسياق الاجتماعي والبيئي للبرنامج. وفقاً للسياسة العملية OP 9.00 لا يمكن للبرنامج تمويل الأنشطة التي يتوقع أن تكون لها تأثيرات سلبية كبيرة حساسة ومتنوعة، أو لم يسبق لتأثيرها مثيل على البيئة و / أو الأشخاص المتضررين. خلال مرحلة إعداد المشروع، سيكون المزيد من المعلومات حول الاستثمارات المادية متاحاً وسيتم تصميم آلية الفحص المناسبة للاستثمارات المادية كجزء من تقييم النظم البيئية والاجتماعية. وسيتم عرض المقترحات العملية للبرنامج خلال إعداد البرامج وتنفيذها لمثل هذه التأثيرات السلبية. و إذا كان من المحتمل أن تنفذ هذه الأنشطة ضمن البرنامج، فينبغي استبعادها من دعم البرنامج المتمحور حول النتائج. و سيتم تنفيذ تقييم النظم البيئية والاجتماعية خلال إعداد البرنامج للتأكد من القدرة الكافية على مراقبة وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والتخفيف من الثغرات عند تنفيذ البرنامج. و سوف تعتمد نظم تقييم المخاطر ونظم تقييم التخفيف على الاستثمار المادي والمشاريع التي تحظى بدعم البرنامج. و ستشمل المخاطر التي سيتم تقييمها: المخاطر الاجتماعية والبيئية التي لا تنشأ فقط من الأنشطة المادية،

ولكن أيضا من الأنشطة الغير هيكلية مثلا تأثير خدمات الإرشاد حسب الطلب، أو تحسين الدعم للأنشطة التجارية التي يمكن أن تؤدي إلى مخاطر اجتماعية و / أو بيئية. و سيراجع تقييم المخاطر أيضا كل من عمليات صنع القرار وتخصيص الموارد اللازمة لتعزيز الإدماج الاجتماعي (على سبيل المثال: ضمان حصول النساء والشباب والفئات الضعيفة على الأقل على فرصة عادلة للاستفادة من البرنامج). أما تقييم النظم البيئية و الاجتماعية فسينصب على المخاطر ذات الصلة بالأنشطة التي سيدعم من خلالها البرنامج، و يقيم النظم والقوانين المعمول بها حاليا لإدارة المخاطر. و سيوفر تقييم النظم البيئية و الاجتماعية خطة عمل من جهة و سيساهم من جهة أخرى في خطة عمل البرنامج لضمان تكييف أنظمة إدارة المخاطر المتعلقة بمخاطر البرنامج و وضعها في مكانها الصحيح و اشتغالها على نحو فعال.

في الواقع، من المرجح أن ينتج البرنامج فوائد هامة للمنتجين والمصنعين في القطاعات الفرعية المحددة، من خلال أنشطته المؤسسية المعززة و بفعل الاستثمارات المحددة التي سيتم تمويلها. ومن المتوقع أن لا يكون للاستثمارات المادية أي آثار اجتماعية سلبية من حيث احتياز الأراضي و إعادة التوطين، في حين أنها قد تسفر عن فوائد بيئية، لا سيما من خلال تطوير سلاسل القيمة الذكية مناخيا وتحسين ممارسات الإدارة البيئية. و فور تحديد أكثر للاستثمارات المادية خلال إعداد البرنامج، سيتم توفير المزيد من التوضيح حول كيفية فرز وتجنب المشاريع الفرعية التي يمكن أن تؤدي إلى حيازة الأراضي تلقائيا. ومن المتوقع أن تكون الآثار العامة للبرنامج إيجابية، من خلال تحسين ممارسات الإدارة البيئية على طول سلاسل القيمة، وزيادة القدرات والعوائد الاقتصادية للمستفيدين.

ب. قدرة الأنظمة الوطنية: لدى المغرب إطار قانوني معمول به في الإدارة البيئية والاجتماعية وتقييم الآثار، وأنظمة قطرية موثوقة لإدارة المخاطر المرتبطة بالأنشطة البرنامج. أما النص التشريعي الرئيسي في هذا المضمار فهو القانون رقم 03-12 الصادر بتاريخ 12 ماي 2003، الذي يهدف إلى التقليل من الآثار السلبية للمشاريع وتحسين الاستدامة البيئية. فيما يتعلق بحيازة الأراضي، لحماية الممتلكات التي تكفلها المادة 35 من الدستور الجديد لعام 2011 وتنفيذها من خلال العديد من القوانين. كما ينص الدستور على المساواة و الاندماج والمشاركة (المادتان 136، 139)، و الإفصاح والتشاور، و الحق في تقديم العرائض، و آليات رفع المظالم و إشراك المواطنين (المواد 19، 136، 139، 156). و علاوة على ذلك، اعتمد المغرب في مارس 2014 على الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. و لأن المستفيدين الرئيسيين من البرنامج هم الفلاحون، و الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الفلاحية، سيكون من المهم لتصميم البرنامج تحديد المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والسياسية لتكافؤ فرص الحصول على فوائد البرنامج، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات واهتمامات المرأة والشباب والفئات الأكثر هشاشة. بعض نقاط الضعف المحددة لا تزال موجودة وسوف تضطر إلى أن تدار من خلال تقييم النظام البيئي و الاجتماعي و خطط عمل البرنامج؛ على سبيل المثال، التعويض في الوقت المناسب في حالات نزع و احتياز الأراضي. أما الحاجة إلى تنسيق معايير وإجراءات الضمانات عبر عدد من وكالات تنفيذ أنشطة البرنامج فتستحق اهتماما خاصا. حيث أن أي نقاط ضعف محددة تتعلق بتنفيذ أنشطة البرنامج ستكون موضوع الإجراءات التصحيحية الموصى بها في خطة عمله.

ت. المخاطر السياسية و المخاطر المتعلقة بالسمعة: لا ينظر إلى مخطط المغرب الأخضر على أنه برنامج مثير للجدل بل يحظى بدعم كبير من قبل المستفيدين. أما الخطر الأساسي على سمعة البنك فيكون في كون البرنامج

قد لا يصل إلى نطاق ومستوى الفوائد المتوخاة، أو أن الجوانب البيئية والاجتماعية لهدف تطوير البرنامج و المعلن عنها بوضوح قد تجعل البرنامج إلى حد ما مرتبطا بأسباب احتجاجات اجتماعية أو سياسية أوسع.

ث. الجهات المعنية والمشاورات: سيتم إعداد تقييم النظام البيئي و الاجتماعي من قبل البنك الدولي بالتعاون مع الجهات المعنية. و فور صياغته، سيتم الكشف عنه علنيا، وستعقد مشاورات عامة مع الجهات المعنية قبل تقييم البرنامج و الشروع في المفاوضات المتعلقة به. و ستتألف الجهات المعنية الأولى أثناء إعداد البرنامج من الوزارة المعنية المشاركة (وزارة الفلاحة و الصيد البحري)، و البنك الدولي، والوكالات المنفذة لمخطط المغرب الأخضر. أما الجهات المعنية الأخرى التي سيتم التعرف عليها فهي مجموعات الشركات الفلاحية الممكن اشتراكها و صغار الملاك من الفلاحين، وغيرهم من الفاعلين في المجتمع المدني. و ستتم دعوة الجهات المعنية إلى المشاورات العامة بخصوص تقييم النظام البيئي و الاجتماعي وخطة عمله.

V . التمويل المؤقت

المصدر

يحدد لاحقا
200 مليون دولار أمريكي

المقترض / المتلقي

IBRD

IDA

مصادر أخرى (المرجو تحديدها)

يحدد لاحقا المجموع

VI . نقطة الاتصال

البنك الدولي

الاتصال : ماريان جروكلودهند القاديري/ Marianne Grosclaude/Hind Kadiri

الصفة: خبيرة اقتصاد متخصصة في الزراعة/ إحصائية في تنمية القطاع الخاص

هاتف: 5360+ 36445 / 5360+4233

البريد الإلكتروني : / hkadiri@worldbank.org / mgrosclaude@worldbank.org

المقترض : المملكة المغربية

الاتصال: يحدد لاحق

الصفة:

الهاتف:

البريد الإلكتروني:

الهيئة المسؤولة عن التنفيذ

الاتصال: سفيان لاركيت Soufiane Larguet

الصفة: مدير التخطيط و الإحصائيات

هاتف: +212537665518

البريد الإلكتروني: larguetsoufiane@gmail.com

VII. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال ب:

دار المعلومات

البنك الدولي

1818 H شارع، NW

واشنطن، العاصمة 20433

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

على شبكة الإنترنت <http://www.worldbank.org/infoshop>